

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

05/05/2016

Comisiones de Recursos Naturales y Conservación del Ambiente Humano de la Cámara baja y de Desarrollo Sustentable del Senado, en la Sala 2 (223-225). Visita por COP 22

Se contará con la presencia del Señor Presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos del Reino de Marruecos, **Driss El Yazami, y del Señor Embajador del Reino de Marruecos en la Argentina**, Fouad Yazourh a efectos de concientizar y movilizar al parlamento argentino respecto de la COP 22 -Climate Change Policy & Practice- a realizarse en Marruecos durante el presente año.

<http://www.parlamentario.com/noticia-91408.html>

El Gobierno lanzó la Comisión Nacional de Cambio Climático

Por [Redacción](#) el 4 May, 2016 a las 08:22 PM

El Ministerio de Ambiente y Desarrollo Sustentable dio inicio a las actividades de la Comisión Nacional de Cambio Climático. Este espacio de articulación institucional está integrado por diferentes ministerios y organismos especializados con injerencia en el cambio climático.

La Comisión recibió la visita del **embajador de Marruecos en Argentina, Fouad Yazourh**, y la del presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos y miembro organizador de la **COP 22**, Driss el-Yazamiy. La Conferencia sobre el Cambio Climático de este año se desarrollará en noviembre en **Marrakech**.

“El foco de este primer encuentro estuvo puesto en coordinar las acciones de mitigación y adaptación que el Gobierno llevará adelante en el marco de una estrategia común que aborde el problema del cambio climático en todas sus aristas”, expresó el ministro de Ambiente y Desarrollo Sustentable, **Sergio Bergman**.

En la reunión se evaluaron aquellos sectores que representan las mayores emisiones en el país y se comenzaron a identificar medidas para reducirlas. Esto es fundamental, ya que los gases de efecto invernadero (GEIs) son el subproducto de muchas actividades vinculadas al agro y a la deforestación, a la producción energética, al transporte, a la industria y a los residuos.

En este sentido, el subsecretario de Cambio Climático y Desarrollo Sustentable, **Carlos Gentile**, explicó a los participantes que el Gobierno comenzó a discutir una estrategia para “revisar la contribución argentina en línea con el esfuerzo global para lograr el objetivo de no superar el aumento de 2°C de la temperatura promedio global”.

Estuvieron en el lanzamiento en Casa de Gobierno los titulares de las carteras de Educación, Esteban Bullrich; de Transporte, Guillermo Dietrich; de Energía y Minería, Juan José Aranguren; de Desarrollo Social, Carolina Stanley; y el vicescanciller Carlos Foradori, el secretario de Asuntos Estratégicos, Fulvio Pompeo, y el secretario de Política Ambiental del Ministerio de Ambiente, Diego Moreno.

<http://claves21.com.ar/gobierno-lanzo-la-comision-nacional-cambio-climatico/>



مؤسسات الحكامة «عالقة»

18/4/18



أصبحت جل مؤسسات الحكامة، التي تقوم بأدوار مراقبة وتقنين بعض القطاعات، في وضعية قانونية غريبة، حيث انتهت مدة ولايتها القانونية دون أن يتم تجديد مسؤوليها. على رأس هذه المؤسسات يوجد مجلس المنافسة، الذي يعتبر دركي الاقتصاد والمسؤول عن مراقبة عمليات التركيز والاندماج الاقتصادي، حيث بات عاطلا بشكل كلي، فيما تم تدارك وضعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قانونه الجديد، بالتنصيص على استمراره في العمل إلى حين تجديده. مصدر مطلع قال لـ«أخبار اليوم» إن مؤسسات أخرى تجاوزت المدة القانونية لتجديدها، مثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة... وكلها مؤسسات ينص القانون على تعيين الملك كلا من رئيسها وأمينها العام وبعض أعضائها.



سولاناس : قمة المناخ (كوب 2) بمراكش إطار أمثل لطرح الانشغالات المناخية لدول الجنوب

1/8C 94



أمريكي، إن الحاجة باتت ملحة لخلق فضاءات خاصة برلمانيي دول الجنوب سوا. في قمة مراكش أو في أي موعد دولي يهم التغيرات المناخية. ويرى سولاناس أن تنظيم قمة المناخ «كوب 22» بمراكش يكتسي أهمية بالغة لأنه سيمكّن دول الجنوب من بحث مختلف القضايا والانشغالات المرتبطة بالتغيرات المناخية، لا سيما وأن هذه الهجرة الجماعية وارتفاع منسوب مياه البحار والضرر بمجموعات بشرية بأكملها، داعيا إلى إحداث محكمة جنائية دولية خاصة بقضايا البيئة.

أكد رئيس لجنة البيئة بمجلس الشيوخ الأرجنتيني، فيرناندو سولاناس، أن قمة المناخ «كوب 22» التي ستحتضنها مراكش شهر نونبر المقبل، تمثل الإطار الأمثل لطرح الانشغالات المناخية لدول الجنوب، خاصة وأنها تتعقد في المغرب، البلد الإفريقي. وقال البرلماني الأرجنتيني، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب جلسة عقدها إدرس البرزيمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤول قطب المجتمع المدني بقمة المناخ «كوب 22»، أول أمس مع عدد من أعضاء لجنتي البيئة بمجلس النواب والشيوخ بهذا البلد الجنوب



"كوب 22"... الانتقال إلى السرعة القصوى

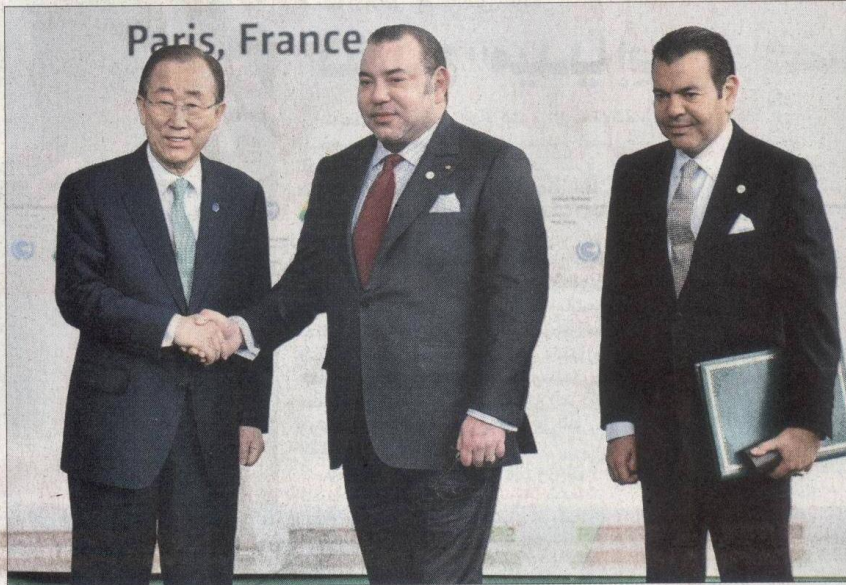
اللجنة المنظمة وقعت عقد تهيئة فضاء قمة المناخ بمراكش ومقترحات مغربية تنتظر الضوء الأخضر

499216

تسابق اللجنة المنظمة لقمة المناخ العالمية "كوب 22" في مراكش، الزمن من أجل بلوغ جميع أهدافها، قبل انطلاق فعاليات التظاهرة، التي تعد الأكبر عالميا في مجال التغيرات المناخية، إذ انتهت تعاقدها للتهيئة والتجهيز، تهييدا لانطلاق أشغال تحضير موقع "باب إيفلي" لاستقبال الحدث الدولي، وعينها على تقديم الإضافة والبصم على التميز، بعد قمة "استثنائية" سابقة في باريس، حملت الجانب المغربي مسؤولية كبيرة، ما فتئت تزداد جسامه، مع رفع الغرب

المغرب يراهن على الريادة

قمة المناخ العالمية في مراكش ستسرع تنفيذ السقف الجديد لأهداف المخطط الوطني للطاقت المتجددة



جلالة الملك محمد السادس رفقة الامير مولاي رشيد في لقاء مع بان كي مون خلال قمة المناخ بباريس (خاص)

دخل المغرب نادي رواد الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة من الباب الكبير، حين وقع الاختيار عليه لاستقبال القمة العالمية للتغيرات المناخية كوب 22، التي تعتبر موعدا سنويا لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، الذي انطلق منذ 1995، لمتابعة تنفيذ الاتفاقية الاممية المبدئية في هذا الشأن، وكذا اتفاقية كيوتو التي بدأ تنفيذ بنودها في 2005. وتواجه المملكة رهانات كبرى عند تنظيم هذه التظاهرة، خصوصا ان النسخة السابقة كوب 21، التي احتضنتها فرنسا، خلفت إرثا ثقيلًا من المنجزات، إذ شهدت مصادقة 198 دولة على ما عرف بإعلان باريس، الذي تضمن توصيات نوعية بشأن مواجهة التغيرات المناخية، واستقطب أكبر عدد من الدول على مدى المؤتمرات السابقة.

وسجل المغرب خلال النسخة الماضية من القمة العالمية حول المناخ كوب 21 مشاركة متميزة، بنسبها بإعلان مو، حين فاجأ الملك محمد السادس المراقبين الدوليين في مجال الطاقة، في خطابه بمناسبة افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، برفع سقف أهداف المخطط الوطني للطاقت المتجددة، من تلبية 42% من الحاجيات الوطنية عبر هذا النوع من الطاقات في أفق 2020، إلى 52% في أفق 2030، وهو مستوى الطموحات الذي يواكب بلدانا رائدة عالميا في هذا المجال الطاق.

ويعزز المغرب من خلال تنظيم قمة المناخ الجديدة كوب 22، في الفترة بين 7 نونبر المقبل و18 منه، تسريع مشاريعه الاستراتيجية في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتشجيع الطاقات المتجددة، بتعلق الأمر بورش خصصت له المملكة ملايين الدراهم، في صيغ تمويل مختلفة، تهم جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية، إذ شرعت مؤسسات القطاع الخاص والعمومي، وكذا الجمعيات المهنية والمدنية، إلى جانب الخاص، في إعداد تصورات ومشاريع، تتلاءم

ورجال ونبيلكس، وكذا لبني، بناء على طلب عروض وعقد وقع في هذا الشأن، مطلع الأسبوع الجاري، علما أن الشركة التي تتزعم هذا التحالف جي إل إيفانتر، آمنت جزءا من أشغال تهيئة السرواق المغربي في النسخة الماضية كوب 21 في باريس.

بدر الدين عتيقي

في مراكش، إلى السرعة القصوى قبل أشهر قليلة من انطلاق فعاليات هذه التظاهرة، من خلال تسريع أشغال إحدات قرية لاستقبال المؤتمر بكلفة تجاوزت 45 مليار سنتيم (451 مليون درهم)، حين أسندت مهمة تهيئة فضاء "باب إيفلي"، إلى كونستريوم جي إل إيفانتر، الذي يضم "كابيتال إيفانتر"

مع خصائص حماية البيئة، يرتقب أن يعرض بعضها خلال التظاهرة العالمية، وذلك بعد المصادقة عليها من قبل لجنة علمية يرأسها نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ما يضيف مصادقة على الأنشطة والأوراش التي ستخلل المؤتمر.

وانتقلت اللجنة المنظمة لقمة المناخ

التنظيم محكوم بدفتر تحملات صارم

التقنية والإلكترونية والمعلوماتية، إلى جانب الدعامات السمعية البصرية، وكذا الأمنية، علما أن موقع النوات مقسم إلى قسمين، الأول يدعى المنطقة الزرقاء، يقع تبديرها على عاتق الأمم المتحدة. أما الثاني فخصص لجمعيات المجتمع المدني والمقالات الخاصة، وكذا مؤسسات وهيئات الدولة، والجمعيات الخلية.

ب. ع

وقيدت اللجنة المعنية من قبل الملك محمد السادس، الكونسرتيوم الفائز بطلب العروض، بدفتر تحملات صارم وديقيق، وهو ما أكده عبد العظيم الحافي، مندوب القمة العالمية للمناخ كوب 22، موضعا بالقول، إنه ليس لنا الحق في الخطأ أو التأخر، في إشارة إلى ضرورة تسريع أشغال تهيئة الفضاء، الذي يمتد على مساحة 25 هكتارا، وتهم تحديدا تجهيز فضاءات النوات والاجتماعات بالأجهزة



90 مليارا لتمويل قمة المناخ

الدولة ستساهم بـ30 مليارا والمؤسسات المالية الدولية بالمبلغ ذاته والرهان على العائدات



(أرشيف)

40 مليارا عائدات متوقعة عن كراء الأروقة

على الإعداد لتنظيم قمة المناخ الجديدة، كبار المسؤولين في الدولة، يتعلق الأمر ببنية بشرية يتقدمها صلاح الدين مزور، وزير الخارجية، بصفته رئيسا للجنة المنظمة، إلى جانب عبد العظيم الحافي، المندوب السامي للمياه والغابات، بصفته مندوبا عاما للتظاهرة العالمية، فيما أسندت مسؤولية قطب التفاوض إلى عزيز مكوار، سفير المغرب السابق في روما وواشنطن، إضافة إلى حكيمه الحيطي، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة، التي تشغل مهمة المبعوثة الخاصة للمناخ.

واستقطبت اللجنة أسماء معروفة بخبرتها، على رأسها نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يحضر بصفته رئيسا للجنة العلمية، وكذا إدريس البرزي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مكلفا بالعلاقات مع المجتمع المدني، فيما تكلف عبد السلام بيكرات، والي مراكش السابق، باللوجستيك والأمن، ملحقا من وزارة الداخلية لهذه المهمة. علما أن اللجنة المنظمة تراهن على تجميع 40 ألف شخص، وثلاثة آلاف و500 صحافي.

ب. ع

تتصرف اللجنة المنظمة لقمة المناخ العالمية في مراكش كوب 22، في ميزانية تناهز قيمتها 90 مليار سنتيم (900 مليون درهم)، وهو المبلغ الذي سيمول في حدود 30 مليار سنتيم (300 مليون درهم) من قبل الميزانية العامة للدولة، فيما تتوقع اللجنة تحصيل عائدات بقيمة 40 مليار سنتيم (400 مليون درهم)، عن كراء أروقة لفائدة جمعيات المجتمع المدني وفاعلين آخرين، على مساحة تصل إلى 60 ألف متر مربع، تضاف إليها مساحة مخصصة للأمم المتحدة (منطقة زرقاء) تبلغ 25 ألف متر مربع، ليصل إجمالي مساحة فضاء القمة إلى 80 ألف متر مربع.

وستساهم المنظمات المالية الدولية في تمويل ميزانية قمة المناخ المقبلة، في حدود 30 مليار سنتيم (300 مليون درهم)، يتعلق الأمر تحديدا بمساهمين رئيسيين، هما البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي، فيما أسندت مهمة تهيئة فضاء استقبال القمة "باب إيفلي" في مراكش، إلى تحالف الشركات "جي إل إيفانترز"، في صفقة تجاوزت قيمتها 45 مليار سنتيم (451 مليون درهم).

وضمنت اللجنة المعنية من قبل الملك محمد السادس، للسهر



التغيرات المناخية أهم تحديات القرن 21

الحيطي تؤكد أن "كوب 22" ستكون قمة لتفعيل قرارات إعلان باريس

شددت حكيمة الحيطي، الممثلة المغربية الخاصة من أجل التوعية ضمن لجنة الإشراف على المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية كوب 22، على أن التغيرات المناخية تمثل من أهم التحديات في القرن الحالي في ظل ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية، التي تساهم في ارتفاع مستويات الفقر والهشاشة، وتضاعف موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وبالتالي تساهم في عدم الاستقرار.

ونتهت في سياق استعراضها لخارطة طريق المؤتمر الثاني إلى أن مهمتها خلال الفترة التي يرأس فيها المغرب قمة أبحاث إقناع الدول، سيما الدول التي ترسم سياسات العالم، على إبراز أهمية أكبر للمعطى البيئي، في وقت ماثلنا فيه ندعم الطاقات الأحرارية على تلك المرتبطة بالتحول. ويبلغ يصل إلى 500 مليار دولار سنويا. وفيما أكدت وبصورة الجلية على أن المؤتمر سيعبر إلى ضمان استمرار الثقة التي نشأت خلال اتفاقية باريس عبر الفعل والتنزيل، وترجمة خارطة الطريق إلى سلسلة من المقترحات الواضحة، كتبنت أن مؤتمر كوب 22 سيكون مؤتمرا لأجراة وتفعيل اتفاق باريس الذي يعد أول اتفاق معتمد من طرف 198 دولة. كان بذلك مؤتمر القرارات، "فبعدما كان مؤتمر ليمان كوب 20 قمة المفاوضات ومؤتمر باريس 21 قمة اتخاذ القرار، سيكون مؤتمر مراكش قمة العمل والتنفيذ الفعلي لاتفاق باريس".



حكيمة الحيطي

إلى ذلك، تقوم المحاور الرئيسية لخارطة طريق كوب 22، على توكية ودعم الرئاسة الفرنسية عبر تشجيع الدول الأطراف للموافقة إلى الانضمام إلى مؤتمر باريس والمصادقة عليه قبل انعقاد مؤتمر كوب 22، بالإضافة إلى تعزيز الدينامية الرامية إلى المحافظة على جهود التوعية من أجل دفع الدول المتقدمة على مراجعة الطموحات التي تضمنتها المساهمات المحددة وطنيا وتقلص انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول 2020.

ويقوم المحور الثالث، في إطار خارطة عمل المؤتمر، بتضيق الحيطي، على تعزيز تعبئة الفاعلين في مخطط عمل ليمان - باريس الذي أوصى به اتفاق باريس في مرحلة ما قبل 2020 عن طريق تمديد البرنامج وماسسته، مبرزة بهذا الخصوص أنه تمت تعبئة 100 مليار دولار في أفق 2020 لدعم مشاريع التكيف ودعم البلدان النامية والصغيرة والجزر. ومن ضمن محاور الأجددة ما قبل 2020، أشارت الحيطي إلى تعميم أنظمة الإنذار المبكر، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان المعرضة لخطر تغير المناخ من أجل تسهيل ولوجها إلى التمويل، ودعم مبادرات الطاقة المتجددة في إفريقيا وتيسير نقل التكنولوجيا.

حجر المغلي

لجنة البركة غربال المقترحات

إن تقبل مشاريع المقترحات الوطنية والأجنبية للعرض على أشغال المؤتمر العالمي للمناخ كوب 22 بمراكش إلا بعد موافقة اللجنة العلمية التي يرأسها نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك طبق شروط دقيقة تم الاتفاق عليها في الدورة السابقة بباريس.

وشدد البركة على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يضم ممثلين للممثلين، نقابات، وخبراء ومنظمات غير حكومية، والمؤسسات المغربية الأكثر أهمية، انخرط في عملية ضمان استمرارية الأوراش التي أطلقت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (كوب 21) الذي انعقد بباريس، مشددا في تدخله خلال اجتماع إخباري حول مؤتمر (كوب 22) نظم لفائدة الفاعلين غير الحكوميين الفرنسيين، مسندة الشهر الماضي بمقر الوكالة الفرنسية للتنمية بباريس، من قبل نازي فرنسا للتنمية المستدامة، على ضرورة إيجاب تنفيذ اتفاق بباريس من جهة، وإطلاق أجددة ما قبل 2020، وبمصادحة البلدان في تنفيذ مخططاتها من جهة أخرى.

وأكد بركة أن الأمم هو الأخرى ضمن منطق تقاسم المعارف، والممارسات الجيدة، وتعزيز القرارات، مشيرا إلى أن المخططات الوطنية للمعالجة يجب إعدادها ووضع ميزانيتها، واليات تمويلها، مضيفا أن التعاون شمال جنوب، وجنوب جنوب، فضلا عن العلاقات مع المؤسسات الإقليمية والدولية يجب تدبيرها بشكل أفضل، دون الحديث عن جانب نقل التكنولوجيا، أو تطوير تكنولوجيا خاصة وعامة.

ودافع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على وجهة نظر المغرب الرامية إلى دفع المجتمعات المدنية بمختلف مكوناتها نحو مصاحبة الأطراف الحكومية في تنفيذ التزامات مؤتمر التغيرات المناخية، على مستوى التتبع والتنقيح، معانا أن المغرب يعتزم في إطار مؤتمر مراكش، تنظيم نشاط خاص يهدف إلى تعزيز الحوار بين الأجيال حول المناخ.

باسين قطيب

تتريز توصيات باريس



إذا احترمت هذه التعهدات فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض سيكون بنحو 3 درجات مائوية، وهو نحد كبير مطروح على مؤتمر كوب 22 لإيجاد مخرج له.

وتهدف دول العالم للوصول إلى ثروة انبعاثات الغازات الدفينة بأسرع ما يمكن والقيام بعمليات خفض سريعة إثر ذلك بهدف التوصل إلى توازن بين الانبعاثات التي سببها أنشطة بشرية والانبعاثات التي تمتصها أبار الكربون خلال النصف الثاني من القرن في إشارة محتملة إلى الغابات وأيضا إلى تقنية الالتقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون التي تنتج في الفضاء.

وتعتبر مراجعة التعهدات مع رفعها أهم إجراءات الاتفاق، عبر وضع الية مراجعة كل 5 سنوات للتعهدات الوطنية بشكل اختياري، على أن تجري أول مراجعة إجبارية في 2025 ويتعين أن تشهد المراجعات التالية إنجاز تقدم.

ووعدت الدول الغنية في 2009 بتقديم 100 مليار دولار سنويا بداية من 2020 لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة والتقليل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تعتبر في أولى ضحاياها، غير أن الدول النامية قالت إن هذا المبلغ ليس سوى حد أدنى، وسيتم اقتراح هدف مرقم جديد في 2025.

ي. س

بالمن المغرب، خلال مؤتمر كوب 22، على إيجاد صيغ علمية وسائط قانونية ملزمة لتفعيل اتفاق باريس حول التغيرات المناخية الصادر في جنبر الماضي عن قمة كوب 21، الذي اعتبر مشهودة 195 دولة، اتفاقا تاريخيا بكل المقاييس.

ومن المقرر أن ينتهي المؤتمر باعتماد خطة عمل لفترة ما قبل 2020، في ما يخص خفض الانبعاثات والملازمة والتحويل وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا والشافية، خاصة لفائدة البلدان النامية والدول الأقل تقدما، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والجزر الصغيرة.

وتنص مؤتمر بباريس ما يسمى اليوم عهد الكربون المنخفض بإلزام الحد من ارتفاع الحرارة أدنى بكثير من مرتين مائويتين، وبمعالجة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مائوية، ومراجعة التعهدات الإزامية كل خمس سنوات وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب.

وكان هدف الوصول إلى المرتين المائويتين حدد قباسا يعصر ما قبل الصناعة في كوبنهاجن في 2009 ما يفرض تقليصا شديدا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بإتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات.

واعلنت 186 دولة من 195، عن إجراءات للحد من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفينة في أفر 2025/2030، لكن حتى



التحضيرات لقمة

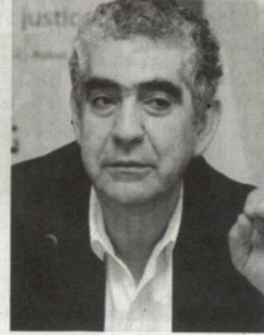
المناخ "كوب 22" مجور

لقاء بيوينوس آيريس

بين اليزمي وفاعلين

مدنيين أرجنتينيين

5299/2



عقد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤول قطب المجتمع المدني بقمة المناخ كوب 22 التي ستحتضنها مدينة مراكش في شهر نونبر المقبل، لقاء مفتوحا مع العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني بالأرجنتين خصص لاستعراض التحضيرات الجارية لإحتضان المغرب لقمة المناخ.

وأكد اليزمي، خلال هذا اللقاء الذي حضره فاعلون مدنيون ينتمون لمنظمات غير

حكومية تنشط في مجالات التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، أن قمة مراكش ستكون قمة العمل من خلال تنفيذ وتفعيل وإجراء قرارات وتوصيات قمة باريس كوب 21.

كما ذكر اليزمي، في هذا الصدد، بأهمية علاقات التعاون التي تربط المغرب والأرجنتين، لا سيما في مجالات البيئة وحقوق الإنسان.

وعقب هذا اللقاء، الذي حضره سفير المغرب لدى

الأرجنتين السيد فؤاد يزوغ، قال السيد مانويل مارسيلو خارامبيو، مدير التنمية المستدامة بمؤسسة فيدا سيلفيستري الأرجنتينية، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن الاجتماع كان مهما جدا حيث مكن من الاطلاع على مسلسل الاستعداد لقمة المناخ التي ستعقد بمراكش، التي ستعقد بمراكش، موضحا، في هذا الصدد، أن هذا النوع من اللقاءات القبلية للقمة، سواء في الأرجنتين أو في باقي البلدان، يكتسي أهمية بالغة. وأضاف المسؤول

بمؤسسة فيدا سيلفيستري، شريكة المنظمة العالمية للحفاظ على البيئة، أن العلاقة القائمة بين التغيرات المناخية وحقوق الإنسان علاقة طبيعية بالنظر إلى أن أكثر المتضررين من التغيرات المناخية هي الفئات الهشة في المجتمع.

يشار إلى أن السيد اليزمي يقوم حاليا بزيارة عمل للأرجنتين يتباحث خلالها مع العديد من المسؤولين الحكوميين وكذا مع فعاليات من المجتمع المدني بهذا البلد الجنوب امريكي.

فاعلون يدعون إلى تفعيل قوانين تحمي حقوق المصابين بأمراض نفسية

جاء في ندوة حول "حقوق المصابين باضطرابات نفسية"، نظمتها جمعية "صلة" بالتعاون مع "ائتلاف الجمعيات العاملة لأجل الصحة النفسية"، اليوم الأربعاء 4 ماي الجاري، أن الأرقام المتعلقة بالمغاربة المصابين باضطرابات نفسية (48.9 في المائة)، تدعو إلى ضرورة الاشتغال على موضوع الصحة النفسية بالمغرب بصفة مستعجلة، بالإضافة إلى التحرك من أجل التكفل بالأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية. -

وأوضح عدد من المتدخلين، أن هذه الفئة من المغاربة تتعرض للتمييز والوصم حتى في المهن التي لا تتطلب كفاءات دراسية أو مهنية، وذلك بسبب إعاقاتهم، فهم يعيشون على هامش المجتمع بسبب الفقر و"الإعاقة النفسية"، كما أن نسبة هامة منهم يعيشون على نفقات أولياء أمورهم ومن تغطياتهم الصحية، إن كانت متوفرة، إلا أنه عند وفاة أوليائهم، وعند بلوغهم سن الرشد، تجد هذه الفئة نفسها دون أي مورد مالي أو تغطية صحية، ولا يمكنها مواصلة الاستفادة منها إلا شريطة عدم الزواج أو العمل.

في نفس السياق، قالت مطران، الكاتبة العامة لجمعية مستعملي الطب النفسي، إن الدستور المغربي يقر بالمساواة في الحق في الصحة، ولهذا فيجب على واضعي القوانين الاعتراف بهذه الفئة من المغاربة، مشيرة إلى أن الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية، يتعرضون للتمييز، إذ أن الإعلام مازال يروج لصور مشوهة عنهم، موضحة أنهم ليسوا حمقى أو معتوهين، بل هم فقط يعانون مشاكل نفسية. كما دعت مطران إلى ضمان حقهم في العمل ومنع المشغل من استغلالهم، مشيرة إلى أن الدولة مطالبة بالتكفل بعلاجات هذه الفئة، خصوصاً الفقراء منهم، بالإضافة إلى خلق برامج وطنية من أجل إدماجهم.

ومن جهته، أوضح مصطفى الناوي، الذي شارك في إعداد تقرير "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" حول الصحة العقلية، أنه على الرغم من وجود نصوص في التشريع المغربي تتحدث عن هذه الفئة، غير أن أغلبها يصف المصابين باضطرابات نفسية أو عقلية بنعوت لا تحترم كرامتهم، فعلى سبيل المثال في المادة 213 من مدونة الأسرة "يعتبر ناقص أهلية الأداء : الصغير، السفیه و المعتوه"، مضيفاً أن المجلس خلال إعداد مشروع قانون رقم 71.13 المتعلق بـ"مكافحة الاضطرابات العقلية وبمحاكمة حقوق الاشخاص المصابين بها"، تواصل مع عدد كبير من الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال، ليوصي بعدها بتوفير التغطية الصحية للمرضى النفسيين، والولوج المجاني للعلاجات، بالإضافة إلى مساعدة العائلات التي تعيل أشخاصاً ينتمون إلى هذه الفئة.

كما ذكر الناوي، أن من بين أهم توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الإطار، تجلت في فرض معايير وطنية على المقاولات من أجل إدماج "المعاقين نفسياً".



Le secteur USFP des MRE discute du projet de loi sur la traite des êtres humains

7787/4

L'USFP a organisé au début de cette semaine une journée d'étude sur le projet de loi n°14-27 relatif à la traite des êtres humains modérée par Bouchaib Doukifel et Benyouness Merzouki.

Au début de cette journée organisée par le secteur USFP de la Communauté marocaine résidant à l'étranger, le Premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachguar, a souligné que ce sujet revêt une importance capitale pour le Maroc étant donné que les mafias de la traite des êtres humains profitent de la position géographique stratégique du Royaume et de l'insécurité qui règne dans la région pour faire leur commerce illégal. Le dirigeant ittihadiste a assuré que le Maroc a déployé de grands efforts dans le domaine de l'immigration, mais il a rappelé en même temps que cela nécessite également le renforcement de l'arsenal juridique du pays en la matière pour faire face à ce phénomène.

Driss Lachguar a profité de cette occasion pour rappeler que le Groupe socialiste à la Chambre des représentants était le premier à déposer une proposition de loi relative à la traite des êtres humains.

Khalil Aala, coordinateur du secteur USFP de la Communauté marocaine résidant à l'étranger, a, pour sa part, affirmé que le secteur a dédié sa première activité à l'examen et à

l'étude de ce projet de loi gouvernemental pour montrer l'intérêt porté par les militants ittihadistes aux questions importantes qui intéressent la société marocaine, tout en rappelant que l'USFP a joué depuis toujours un rôle pionnier en soulevant des questions sociétales, les discutant et présentant des solutions et des propositions tangibles et pratiques pour y répondre.

Bouchaib Doukifel, membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a, quant à lui, affirmé que le projet de loi gouvernemental relatif à la traite des humains s'inscrit dans le cadre de la nouvelle politique du Royaume dans le domaine de l'immigration et de l'asile après le rapport préparé par le CNDH en 2013. Ce projet de loi a pour but, donc, d'harmoniser la législation nationale en la matière avec les conventions internationales.

Il a par ailleurs appelé à la nécessité de prendre des mesures d'accompagnement au profit des victimes de la traite des êtres humains. Ces mesures, selon l'intervenant, comprennent la protection, l'assistance et l'appui.

Le professeur de droit, Benyouness Merzouki, a mis en exergue que le phénomène de la traite des êtres humains est transfrontalier, menace la sécurité des pays et se développe rapidement, ce qui nécessite, selon lui, la mise en place d'un arsenal juridique global.

H.T



COP22, VOUS AVEZ DIT COM' OU COMMUNICATION ?

Fahd YATA

La première grosse sortie médiatique du Comité de Pilotage en charge de l'organisation de la COP22, prévue du 7 au 18 novembre prochains à Marrakech, a eu lieu le jeudi 28 avril dans l'une des salles du MAEC à Rabat.

Et d'emblée, on a pu s'apercevoir que deux démarches se déclinaient en parallèle.

L'une, traditionnelle, faite d'apparat et d'habitudes ancrées depuis des lustres. Résultat, une « conférence » dans la salle Balafrej où la presse était reléguée au second plan, derrière plusieurs rangées d'invités de marque, (corps diplomatique, chef du gouvernement et président de la chambre des conseillers, personnalités de la société civile et « patrons » de presse).

A la mode de papa !

Le tout pour « avaler » plusieurs discours (M. Abdeladim Lhafi, Commissaire de la COP 22 et la ministre déléguée Mme Hakima El Haïté), puis les déclarations liminaires de cinq des membres du Comité et enfin les réponses plus ou moins convenues, (parce que les questions l'étaient sans doute), des dits membres. Soit Mme El Haïté et M. Lhafi, qui ont, peu ou prou, redit une seconde fois ce qu'ils avaient lu quelques minutes auparavant, M. Driss El Yazami, en charge de la société civile, M. Aziz Mekouar, responsable des négociations avec 196 pays (lourde tâche pour un seul homme !), M. Saïd Mouline, en charge du partenariat Public-privé.

Mais, ni Nizar Baraka, président du comité scientifique, ni Samira Sitail, responsable du pôle communication, ni Fouzi Lekjaa, du pôle financier, ni Abdeslem Bikrate, chargé du pôle logistique et sécurité, ni M. Mohamed Benyahya, responsable du pôle « side events » n'avaient pris place à la tribune .

Pour quelles raisons ? Excès de timidité, manque d'espace, devoir de réserve ? Allez savoir !

Après quoi vint le moment tant attendu de cette présentation « solennelle » de la feuille de route et pour laquelle plusieurs dizaines de journalistes et photographes avaient fait le déplacement, les questions adressées au Comité et ses réponses.

Mais, là encore rien de très original, sachant qu'une question pertinente sera « gobée » par tous les journalistes, les paresseux comme les dynamiques, les avertis comme les béotiens...

Voilà pourquoi la seconde démarche a été plus novatrice, plus imaginative, plus intelligente en somme, parce qu'en phase avec les canons et codes actuels de la Com'.

Celle-ci d'ailleurs a été entamée par la création d'un compte « Twitter » COP 22, officiellement homologué en tant que tel chez Twitter Inc, aux USA et qui opère en trois langues, arabe, français, anglais.

On peut donc parler de « new way », d'abord parce que les honorables représentants de la presse ont été accueilli par une équipe dédiée et professionnelle, qui dota chacun d'un badge « écolo », en papier recyclable s'il vous plaît, ce qui marque déjà la volonté des organisateurs d'en finir avec les horribles et indestructibles badges en plastique, (un bon point pour le Comité !). Mais aussi d'un dossier de presse si volumineux qu'il tenait dans la poche. Finie donc l'ère des chemises cartonnées et de la « littérature » en papier qui signifient l'abattage d'arbres si nécessaires à la planète et à son environnement ! On distribua à la place des petites clés USB dans un écrin en bois, aux capacités de stockage importantes et, surtout, réutilisables. On est COP22 ou on ne l'est pas !

New wave encore et ensuite, parce que les responsables de la communication, drivés par Mmes Sitail et El Grichi, avaient organisé des rendez-vous en tête à tête, à la manière des « speed datings » entre les membres du Comité de Pilotage et les journalistes.

Chacun pouvait donc choisir son interlocuteur, poser des questions personnalisées et recevoir des réponses tout aussi individuelles, ce qui marque, en vérité, une forme de respect pour le vrai travail journalistique.

Une heure durant donc, les journalistes purent « faire leur marché », en respectant peu ou prou la règle de l'échange rapide et bref, à l'exception de certains, qui considèrent qu'ils sont les seuls à exister sur la place, parce que leur seul crédo est celui du « culte de l'exclusivité »...

Mais, in fine, les plus accrocheurs obtinrent ce qu'ils désiraient, c'est-à-dire des apartés avec certains des membres qui ne font pas souvent les uns des journaux, économiques, sportifs et autres...

Le juste prix

De cette présentation de la feuille de route du Comité organisateur de la COP 22, on retiendra surtout que cette conférence « bis frontis », avait pour objectif, au-delà de l'exercice communicationnel, de marquer la volonté du Royaume de faire de la rencontre de Marrakech un prolongement concret et palpable de la COP 21.

L'Accord de Paris, signé certes par 175 Etats récemment à New York, doit d'abord être ratifié par au moins 55 d'entre eux pour entrer en vigueur et la COP22, qui fera le point sur ce processus, sera surtout un moment qualifié par M. Salaheddine Mezouar, ministre des AE et président du Comité de Pilotage, « de l'action et de la mise en œuvre ».

Une manière claire de dire que les grandes célébrations solennelles que l'on a vu à Paris en décembre dernier, devront déboucher sur la vraie mobilisation pour lutter contre le réchauffement climatique. On retiendra également, que le « marché du siècle », celui de l'aménagement du site de Bab Ighli, qui a fait couler beaucoup d'encre et augmenter les factures téléphoniques de maintes personnes, était quasiment bouclé.

En effet, après l'acceptation de l'offre technique présentée par le groupement emmené par GL Events, (lisez plutôt Bleu, Blanc, Rouge), l'offre financière est aujourd'hui pratiquement adoptée, après des négociations qui, selon des sources proches du dossier, auront ramené les prétentions des soumissionnaires à des niveaux acceptables pour les organisateurs.

GL Events ne devrait pas obtenir ce qu'il demandait, mais se contenter d'une enveloppe qui serait tout juste supérieure de 20 % à l'estimation officielle. On devrait donc être plus proche des 150 Millions de dirhams avancés par certains que des 300 MDh que d'autres croyaient pouvoir obtenir...

La partie financière sera dévoilée lundi prochain, mais, ce qui est sûr aujourd'hui, c'est que ce Comité, par delà les diverses personnalités qui le composent, est effectivement à l'œuvre, mobilisé et conscient des enjeux qui sont portés par ses membres, mais surtout par le Royaume en son entier.

Une pression qui, très certainement, ne se relâchera pas jusqu'au 18 novembre 2016 à minuit !

<http://Int.ma/blog/fahd-yata/cop22-vous-avez-dit-com-ou-communication/>

M. El Yazami présente les priorités de la COP 22 au Parlement argentin

Buenos Aires, 04/05/2016 (MAP), Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), chef du pôle de la société civile à la COP22 de Marrakech prévue en novembre prochain, M. Driss El Yazami, a présenté, mardi soir à Buenos Aires, les priorités fixées pour cet important rendez-vous international devant les membres des commissions chargées de l'environnement à la chambre des députés et au Sénat argentins. "Les priorités de la COP 22 consistent en le renforcement des capacités des pays à faire face aux changements climatiques et à s'y adapter, la promotion de la contribution des collectivités locales dans la mise en œuvre des politiques publiques visant la préservation de l'environnement, outre le financement et le transfert de technologie en faveur des pays du Sud, des pays les moins développés en Afrique et en Amérique latine et des petits Etats insulaires", a indiqué M.El Yazami lors de cette rencontre, qui s'est déroulée en présence de l'Ambassadeur du Maroc en Argentine, M. Fouad Yazough.

Il s'agit également, selon lui, de mettre en place un plan d'action clair et porteur de résultats en vue de mobiliser les moyens financiers nécessaires au financement des projets environnementaux.

La COP 21 de Paris a été couronnée par un accord historique qui a tracé un cadre et des objectifs, a-t-il rappelé relevant que le Maroc ambitionne de faire de la COP 22 de Marrakech un point de départ pour la concrétisation de ces objectifs.

Le président du CNDH a, en outre, relevé qu'en signant l'accord de Paris, le Maroc et l'Argentine ont confirmé leur engagement à faire face aux changements climatiques et leurs répercussions, en soulignant l'impératif pour les pays d'ériger cet accord en mécanisme de développement et de répondre à leurs engagements envers l'environnement.

M. El Yazami a également évoqué le rôle essentiel que peuvent jouer les parlementaires, les jeunes et la société civile lors de la COP22, en soulignant, à cet effet, l'importance d'une forte présence de toutes les forces vives à cette rencontre et de leur contribution à la prise de conscience concernant la gravité des changements climatiques.

"Le Maroc souhaite que tous les parlementaires contribuent à la réussite de la conférence de Marrakech", a ajouté le chef du pôle de la société civile à la COP 22, en affirmant que le rôle des parlementaires et de la société civile s'avère essentiel pour engager les pays dans la mise en œuvre des recommandations issues de la Conférence de Paris.

Après avoir mis l'accent sur la nécessité de mobiliser les jeunes et de faire entendre leur voix au sujet des meilleures approches à adopter pour relever le défi des changements climatiques, M. El Yazami a rappelé que l'agenda de la société civile lors de la conférence de Marrakech comprend plusieurs thèmes comme "le genre et les changements climatiques", "les collectivités locales", "les politiques migratoires" et "les Jeunes et le climat".

Pour leur part, les membres des deux commissions du Congrès argentin ont souligné l'importance de la rencontre de Marrakech, qui offre aux pays du Sud une opportunité pour renforcer leur coopération dans le domaine de la lutte contre les changements climatiques.

La Cop 22 est un espace idoine pour évoquer les problèmes environnementaux des pays du Sud, ont-ils affirmé, se disant en faveur de la tenue d'une réunion entre les parlementaires des pays du Sud en marge de la COP-22 pour examiner des questions relatives aux changements climatiques à la lumière des spécificités de ces pays.

M. El Yazami effectue depuis lundi une visite de travail en Argentine avec au programme des rencontres avec des membres du gouvernement argentin, des parlementaires et des représentants de la société civile.

Attentats du 16 mai 2003 : Les salafistes protestent devant les mosquées

MOHAMMED JAABOUK

Publié Le 04/05/2016 à 12h33

Douze jours nous séparent du 13^{ème} anniversaire des attentats du 16 mai 2003 à Casablanca. La Coordination des détenus islamistes a choisi de commémorer l'événement en organisant, le vendredi 6 mai, des « sit-in de sensibilisation » devant des mosquées, indique un communiqué de l'ONG parvenu à notre rédaction. Ces actes de protestations sont prévus au sortir des prières de vendredi à Tanger, Tétouan, Salé, Casablanca, Sidi Slimane.

Par cette initiative, la Coordination espère relancer le dossier des détenus salafistes condamnés dans le sillage des attentats de mai 2003 par la loi antiterroriste adoptée à l'unanimité par les députés et les conseillers.

Le 25 mars 2011, des représentants de l'Etat (CNDH entre autres) et des détenus islamistes, dont l'actuel ministre de la Justice Mustapha Ramid, avaient convenu de libérer des prisonniers islamistes ayant rempli certaines conditions. Mais depuis, le dossier est toujours au point mort.

<http://www.yabiladi.com/articles/details/44330/attentats-2003-salafistes-protestent-devant.html>

LE CNDH APPELLE LE GOUVERNEMENT À ADHÉRER À LA COUR PÉNALE INTERNATIONALE

Par [Mohamed Chakir Alaoui](#) le 05/05/2016 à 12h31

Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a appelé jeudi le gouvernement à ratifier le régime de Rome qui a instauré la Cour pénale internationale (CPI). Un appel lancé en présence de Fatou Bensouda, Procureure de la Cour pénale internationale.

S'exprimant devant le premier "Forum international sur le génocide", organisé à la Faculté des sciences juridiques de Rabat par notamment le Réseau de recherche sur la justice pénale internationale, Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH, a justifié la ratification par l'Etat du régime de Rome par le fait que la Constitution marocaine, dans son article 23 notamment, criminalise les crimes de guerre, les crimes contre l'humanité et le génocide.

A rappeler que le Maroc a paraphé ce régime mais ne l'a pas encore fait ratifier par son Parlement. "Il faut ratifier ce Pacte vu que le Maroc est fort d'une constitution qui criminalise sévèrement ces crimes", a-t-il souligné.

Le CNDH a aussi appelé la législation nationale à davantage se conformer aux conventions internationales.

Le forum international sur le génocide a vu la participation d'importants experts dont Fatou Bensouda, Procureure de la CPI, Baltazar Garzon, ancien juge d'instruction espagnol qui était chargé du volet terrorisme, Emilio Viano, président de la Société internationale de criminologie et Mohamed Ayat, président du Réseau de recherche sur la justice pénale internationale et conseiller de Fatou Bensouda.

La Procureure de la CPI Fatou Bensouda a fait part de sa préoccupation de voir des "vies tomber chaque jour au Moyen Orient", appelant la communauté internationale à protéger l'humanité, à prévenir les risques de guerre et à châtier sévèrement les auteurs de crimes de guerre et des crimes contre l'humanité.

Elle a rappelé les "pires massacres commis lors des deux guerres mondiales ainsi que le génocide du Rwanda en 1994 aux origines tribales et ethniques".

Plusieurs thèmes figurent au programme du forum sur le génocide dont la "Contribution au débat sur l'étiologie du génocide (Mohamed Ayat), "Génocide en Amérique Latine: le rôle des juges et des organisations des droits de l'Homme dans la prévention" (Adriana E.Arce directrice exécutive du Centre international de la Promotion des droits de l'Homme à l'UNESO) et "La justice transitionnelle et son potentiel de prévention de la réitération des atrocités de masses" (Stephen Parmentier, secrétaire général de la société internationale de criminologie).

<http://www.le360.ma/fr/politique/le-cndh-appelle-le-gouvernement-a-adherer-a-la-cour-penale-internationale-71035>

05/05/2016

L'ÉMANCIPATION DES FEMMES PAR L'ACCÈS AUX DROITS ET L'AUTONOMISATION ÉCONOMIQUE : LE RÔLE DES DIASPORAS ICI ET LÀ-BAS

05 mai 2016

TOUT EST BIEN QUI FINI BIEN ET LE SEMINAIRE REGARD CROISE SOUS LE THEME ;
« L'ÉMANCIPATION DES FEMMES PAR L'ACCÈS AUX DROITS ET L'AUTONOMISATION ÉCONOMIQUE : LE RÔLE DES DIASPORAS ICI ET LÀ-BAS » SE TERMINE EN APOTHEOSE A IMILCHIL

Comme annoncé en son temps sur ces mêmes colonnes, la Salle Allal El Fassi de la Délégation provinciale du ministère de la jeunesse et Sport d'Agdal de Rabat a été au rendez-vous jeudi 28 avril dernier avec la cérémonie d'ouverture du séminaire « Regard Croisé » organisé du 28 au 30 avril 2016 à Rabat et à Imilchil par le Forum des Organisations de Solidarité Internationale issues des Migrations (FORIM) et le Collectif des Organisations de Solidarité Internationale issues de l'Immigration (COSIM) de la Région Aquitaine (France) autour du thème : « L'émancipation des femmes par l'accès aux droits et l'autonomisation économique : le rôle des Diasporas ici et là-bas ». Après les allocutions d'ouverture respectives de Mme Khady Sakho Niang, Présidente du FORIM et Mrs **Driss El Yazami, Président du Conseil National des Droits de l'Homme** et des représentants du ministère de la jeunesse et des sports qui ont mis l'accent sur le rôle important que joue la femme migrante dans le développement socio-économique aussi bien des pays d'accueil que de leurs pays d'origine, les participants à ces deux journées de réflexions et d'échanges autour du thème en question ont suivi avec intérêt et discuté les différentes communications données par d'éminentes personnalités du monde des sciences et de la recherche ainsi que par des acteurs associatifs actifs dans le domaine de la migration qui ont traité des « Migrations internationales et les Droits humains » relatant certaines des questions relatives aux droits humains et des difficultés auxquelles les migrant(e)s sont souvent confronté(e)s pour y accéder dans le pays d'accueil tout en mettant en exergue le lien entre la stabilité du statut juridique des migrant(e)s dans les pays d'accueil. Aussi, les intervenants les panelistes ont traité de la question des « femmes migrantes et le développement : De l'invisibilité à la reconnaissance » en analysant l'évolution des migrations marquée par la visibilité croissante des femmes migrantes à travers leurs actions, qualifications et leurs projets et permettre de faire un état des lieux de la question des migrations féminines (causes/motivations, effets, statut et statistiques). De même, la question « des diasporas et la lutte pour les droits des femmes dans le double espace : Quelles actions? Quels moyens? Et Quels impacts? » a fait objet de discussion en vue d'analyser les actions des associations des migrant(e)s en faveur de l'accès aux droits pour les femmes dans les sociétés d'origine, de transit et d'accueil Enfin les intervenants lors de cette première journée du séminaire « Regard Croisé » ont abordé la question des migrations et autonomisation économique des femmes tout en mettant le point sur le fait qu'à travers son ODD 5 visant à « Parvenir à l'égalité des sexes et autonomiser toutes les femmes et les filles » sachant que le nouveau agenda 2030 de développement durable place la promotion de la participation politique, du leadership et de l'autonomisation économique des femmes au centre de ses priorités.

La deuxième partie du séminaire « Regard croisé » s'est poursuivie Samedi 30 avril 2016 dans la Région d'Imilchil au fin fond des montagnes du Haut Atlas Oriental dans la province de Midelt où les participants aux séminaires ont pu constater de visu le rôle de premier ordre joué par la société civile locale et particulièrement par l'Association Akhayam partenaire du FORIM pour contribuer à la promotion de la femme et au développement des compétences de la femme d'Imilchil et sa région montagneuse à travers la création, l'accompagnement et le soutien des coopératives féminines visitées par les séminaristes notamment à la commune rurale d'Imilchil avec sa Cooperative de tissage, de pâtisserie traditionnelle et de panification et dans la commune rural de Bouzamou avec ces coopératives des Œufs Béldi et la micro-unité industrielle de la coopérative du jus et du vinaigre de pomme. Ainsi, après la visite de ces coopératives et du Lac légendaire de TISLITE où les participants au Regard Croisé ont pris note des explications données par les organisateurs au sujet des Deux lacs et leurs deux amoureux ISLI et TISLITE dans la matinée, les séminaristes se sont rendu l'après-midi dans les locaux de l'association d'Akhayam à Douar Agdal pour entamer le second volet du séminaire « Regard Croisé » consacré aux Dialogues croisés avec les projets des OSIM liés à l'autonomisation des femmes et des jeunes filles durant lesquels les OSIM ont présenté leurs projets, le contexte de mise en œuvre de ces projets, les difficultés rencontrées les résultats obtenus et les perspectives. Alors que les Dialogues croisés sur l'accompagnement juridique des femmes par les associations de migrant-e-s dans les pays d'accueil et d'origine, ils ont permis d'analyser, à travers la présentation par les OSIM de leur projets, le contexte de mise en œuvre de ces projets, les difficultés rencontrées les résultats obtenus et les perspectives

<http://www.oujdacity.net/national-article-110612-fr/lemancipation-des-femmes-par-lacces-aux-droits-et-lautonomisation-economique-le-role-des-diasporas-ici-et-la-bas-2.html>

Les élues plaident pour une meilleure représentativité féminine en politique

Par **AMINE BELHAZI**

Jeudi 5 mai 2016 à 11h11

Trois familles de recommandations ont été émises en 2015. Elles concernent l'inscription des électeurs, l'administration électorale et les bureaux de vote.

L'ONG néerlandaise Gender concerns international a organisé, mercredi 4 mai à Rabat, une consultation interactive avec plusieurs femmes élues des conseils communaux, afin de réfléchir sur les moyens à même de promouvoir la participation des femmes marocaines dans la vie politique.

En collaboration avec le Conseil national des droits de l'homme et le ministère des Affaires étrangères néerlandais, cette rencontre vise à faciliter le leadership des femmes et leur participation inclusive en politique. A quelques mois de la tenue des élections législatives, l'heure est à la réflexion sur les mécanismes à mettre en place pour la promotion de la représentativité des femmes.

La directrice de GEOM (Gender election observation mission), Sabra Bano, a présenté le rapport final, confrontant les recommandations émises à la lumière des récentes élections communales et régionales. Elles tiennent en une phrase: "les objectifs genre contenus dans la Constitution n'ont pas encore été atteints", d'après les termes de la directrice de l'organisation.

Et pour cause, 3 familles de recommandations ont été émises en 2015. Elles concernent l'inscription des électeurs, l'administration électorale et les bureaux de vote.

Dans le détail, l'inscription dans les registres reste un point faible, en particulier pour les femmes. Les campagnes de sensibilisation et d'information sur la façon d'obtenir les cartes d'identité auraient dû être soutenues de manière à atteindre les femmes alphabétisées ou non, dans les zones rurales et urbaines.

De plus, il aurait fallu, selon l'ONG, créer une unité "genre dans les élections", au sein de l'organe en charge de la gestion des élections, afin de superviser l'inclusion des femmes dans les différents aspects du processus électoral. Il en est de même pour le nombre de femmes chargées de la mission d'observation. Leur nombre reste, selon Gender Concerns, très insuffisant.

Concernant le déroulement des votes, l'organisation regrette le manque d'implication des femmes dans la coordination à l'intérieur des centres de vote et recommande l'augmentation du nombre de personnel de sécurité féminin, tout en veillant à offrir les meilleures conditions d'exercice du droit de vote aux femmes malades, enceintes ou souffrant d'un handicap.



Les consultations, qui se sont déroulées mercredi, ont donné lieu à de nombreuses recommandations communes, en amont de la préparation des prochaines élections législatives. La sensibilisation à la nécessité d'une participation des femmes revêt une importance de premier ordre. Elle devrait, selon les élues locales, être destinée tant aux femmes qu'aux hommes. Cela passe, par ailleurs, par le renforcement du réseau des candidates élues. Les consultations ont abouti à la recommandation suivante: créer des instances de parité au sein des différents conseils communaux et veiller à les rendre opérationnelles... Encore faudrait-il la concrétiser.

<http://www.medias24.com/MAROC/NATION/POLITIQUE/163642-Les-elues-plaident-pour-une-meilleure-representativite-feminine-en-politique.html>

Libertés individuelles, thème de la première rencontre des "jeudis de l'UC"

Par **AMINE BELGHAZI**

Mercredi 4 mai 2016 à 11h09

L'Union constitutionnelle lance son cycle des jeudis de l'UC. Une plateforme de rencontre où seront débattus, chaque mois, des sujets en relation avec l'actualité. Une première rencontre a été organisée le jeudi 28 avril, sur les libertés individuelles.

Le thème retenu pour la première édition des jeudis de l'UC n'est pas anodin. En effet, l'opinion publique marocaine et internationale a été secouée récemment par plusieurs affaires en relation avec les libertés individuelles. La dernière en date, celle des deux homosexuels de Béni Mellal, n'a pas manqué de susciter l'inquiétude d'une large frange de la population.

Le panel proposé lors de ce premier rendez-vous, composé de personnalités influentes de divers horizons, s'est exprimé sur différents volets, en relation avec la question des libertés individuelles au Maroc.

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme et invité d'honneur de ce premier jeudi de l'UC, a estimé que les droits de l'individu sont pris dans l'étau de la spécificité. "Les détracteurs des libertés individuelles opposent régulièrement l'universalité des droits humains aux particularités des populations", a-t-il avancé.

Ainsi, il est socialement acceptable, par exemple, d'exercer plusieurs formes de discrimination à l'égard des femmes, même si, au niveau des principes, cette pratique est rejetée. C'est pourquoi, "il est nécessaire d'agir sur les paramètres socio-culturels pour développer l'ouverture et cultiver les différences", estime le secrétaire général du CNDH.

Mohamed Sebbar a également confirmé une information que Médias 24 avait dévoilée en primeur: le CNDH est actuellement en train de finaliser un rapport thématique sur l'état des libertés individuelles. Ce rapport contient des recommandations, parmi lesquelles: la suppression des articles et dispositions de lois qui consacrent toute forme de discrimination à l'égard d'un ou plusieurs groupes d'individus, l'atteinte publique à la pudeur ou encore le blasphème.

Concernant ce dernier point, le juriste Mohamed Oulkhair, relève que la Constitution marocaine contient un vice fondamental. "Tant que la Constitution ne garantit pas clairement la liberté de conscience, tous les projets de loi qui seront élaborés contiendront des dispositions restrictives de libertés", tance d'emblée le juriste.

Pour lui, "on ne peut bâtir une société sur la base d'une religion, car le salut est propre à chaque individu (...) Il n'y a pas de jugement divin collectif. Ce n'est pas la population marocaine qui sera jugée le jour du jugement dernier, mais chaque individu", a lancé Mohamed Oulkhair, lors de son intervention.

Sur un plan légal et "après l'adoption du texte qui permettra le recours pour non conformité d'une loi à la Constitution, il ne sera pas possible de contester les décisions liberticides en relation avec les convictions personnelles des individus incriminés, car la Constitution ne garantit pas la liberté de conscience", analyse la même source.

Au final, le juriste estime qu'il est nécessaire de ramener la religion à la sphère strictement privée et l'abandonner en tant qu'élément d'arbitrage entre les individus.

<http://www.medias24.com/MAROC/SOCIETE/163608-Libertes-individuelles-theme-de-la-premiere-rencontre-des-jeudis-de-l-UC.html>

Argentinian Minister Hails HM the King's role in Promoting Peace, Coexistence, Interreligious Dialogue

Wednesday 4 May 2016

Argentinian Minister of Environment and Sustainable Development, Sergio Bergman, hailed the role of HM King Mohammed VI in promoting the values of peace, coexistence and inter-religious dialogue

Argentinian Minister Hails HM the King's role in Promoting Peace, Coexistence, Interreligious Dialogue

In a statement to MAP following a meeting, Monday in Buenos Aires, with President of the National Council for Human Rights (CNDH), Driss El Yazami, the Argentinian official noted that the meeting "was an opportunity to highlight the role of HM the King in promoting the values of peace and dialogue".

"HM the King maintains a tradition observed by His predecessors towards the Middle East, which is suffering from a peace crisis", said Bergman, who is also a rabbi and writer, adding that "Jews and Muslims share a long history of coexistence."

Bergman also stressed the importance of following Morocco's steps to foster coexistence in the future. This initiative, he said, can be followed by many countries in the world".

Morocco, which follows a tolerant Islam and the values of peace, understanding and dialogue, is an example for us in this field, he noted, adding that Argentina is also a "good model" of coexistence between Muslims, Jews and Christians.

MAP 03 May 2016

<http://www.maroc.ma/en/news/argentinian-minister-hails-hm-kings-role-promoting-peace-coexistence-interreligious-dialogue>

Ministro argentino aplaude el papel de SM el Rey en la consagración de los valores de paz y de convivencia entre las religiones

Miércoles 4 Mayo 2016

El ministro argentino del Medio Ambiente y Desarrollo Sustentable, Sergio Bergman, aplaudió el papel de SM el Rey Mohammed VI en la consagración de los valores de la paz, de la convivencia y del diálogo entre las religiones.

SM el Rey mantiene una tradición adoptada por sus predecesores hacia el Oriente Medio, que vive una crisis de paz, declaró el responsable argentino a la MAP al término de una entrevista, ayer lunes en Buenos Aires, **con Driss El Yazami, presidente del Consejo Nacional de los Derechos Humanos (CNDH).**

MAP 04/05/2016

<http://www.maroc.ma/es/news/ministro-argentino-aplaude-el-papel-de-sm-el-rey-en-la-consagracion-de-los-valores-de-paz-y-de>

La COP22 centra un debate en Bueno Aires entre El Yazami la sociedad civil argentina

Miércoles 4 Mayo 2016

La Conferencia de las Partes en la Convención Marco de las Naciones Unidas sobre el Cambio Climático (COP22), que tendrá lugar en Marrakech del 7 al 18 de noviembre, centró un debate abierto, la noche del lunes en Buenos Aires, entre Driss El Yazami, jefe del polo de la sociedad civil en el comité directivo de esta COP y los representantes de varias organizaciones de la sociedad civil argentina.

En este encuentro con varios actores representante de las ONG que operan en los ámbitos del desarrollo sostenible y el medio ambiente, El Yazami afirmó que la Conferencia de Marrakech será la de la acción en favor de la aplicación y el cumplimiento de las recomendaciones de la COP21 de París.

El presidente del CNDH se entrevista en Buenos Aires con el ministro argentino de Medio Ambiente

El Presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH) y responsable del polo de la sociedad civil en la COP22, Driss el Yazami, se entrevistó, ayer lunes, con el ministro argentino de Medio Ambiente y Desarrollo Sustentable, Sergio Bergman, sobre los preparativos y la participación del país sudamericano en esta cumbre.

El Yazami reveló, en una declaración a la MAP, que su visita a Argentina se enmarca dentro de los continuos debates con el Ministerio de Derechos Humanos de este país, que se prepara para acoger el próximo año el III foro mundial de derechos humanos.

MAP 04/05/2016

<http://www.maroc.ma/es/news/la-cop22-centra-un-debate-en-bueno-aires-entre-el-yazami-la-sociedad-civil-argentina>